

النظام الإقليمي المغاربي: مدخل نظري لفهم الواقع

The Maghreb regional system: A theoretical approach to understanding reality

إلياس ميسوم^{1*}، باعلي واسعيد باحمد²

¹ جامعة وهران 2 محمد بن احمد، (الجزائر)، missoum.ilyes@univ-oran2.dz

² جامعة وهران 2 محمد بن احمد، (الجزائر)، bahmedabs@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/16 - تاريخ القبول: 2022/11/14 - تاريخ النشر: 2022/11/30

الملخص باللغة العربية:

رغم كل الإمكانات والمقومات التي تشجع على التعاون والتكامل في منطقة المغرب العربي غير أنّ واقع هذه المنطقة عكس ذلك تمامًا، حيث يعرف النظام الإقليمي المغاربي منذ نشأته واستقلال دوله حالة من عدم الاستقرار نتيجة الأزمات المتكررة التي يعرفها، والتي يمكن ارجاع جزء منها إلى طبيعة هذا النظام وخصائصه وكذا إلى طبيعة النظم السياسية فيه وتوجهاتها.

وعلى هذا الأساس، نسعى ضمن هذه الدراسة إلى فهم النظام الإقليمي المغاربي من خلال التعرف على خصائصه ومحدداته.

الكلمات المفتاحية: النظام الإقليمي، النظام الإقليمي المغاربي، دول المغرب العربي، الإقليمية، الهيمنة.

Abstract:

despite all the possibilities and ingredients that encourage cooperation and integration in the Maghreb region, the reality of this region is exactly the opposite. Since its inception and the independence of its states, the Maghreb regional system has known a state of instability as a result of the recurring crises it knows, part of which can be traced back to the nature of this system. and

* المؤلف المرسل

characteristics, as well as to the nature of political systems in it and its orientations.

On this basis, we seek within this study to understand the Maghreb regional system by identifying its characteristics and determinants.

Keywords: The regional system; the Maghreb regional system; the Maghreb countries; regionalism; hegemony.

مقدمة:

لا شك أنّ منطقة المغرب العربي التي تضم خمس دول هي موريتانيا والمغرب الأقصى والجزائر وتونس وليبيا. فضلاً أراضي الصحراء الغربية المتنازع عليها تملك جزءاً كبيراً من الامكانيات والمقومات — نظرياً على الأقل — ما يسمح لها بالتكامل والاندماج بيد أنّها لا زالت رغم بعض المجهودات المتمثل في اتحاد المغرب العربي تتخط في العديد من المشاكل والصراعات، هذه الأخيرة التي يستدعي تفسيرها وفهمها إدراكاً لماهية النظام الإقليمي المغاربي وخصائصه.

يحتل موضوع النظم الإقليمية أهمية بالغة في حقل العلاقات الدولية إذ يعد بمثابة الأداة والإطار التحليلي للذات تتيحان فهماً أحسن لهذه النظم وتفسيرها وكذا التفاعلات الدولية ضمنها، فضلاً عن مكانة وسلوكيات الوحدات والفواعل المنتمية إليه لاسيما ونحن في عصر الاعتماد المتبادل والعولمة، كما يساعد فهم واقع النظام الإقليمي المغاربي — الذي نحن جزء منه — على تفادي بعض الأزمات والصراعات المستقبلية، وكذا نقاط الضعف في هذا النظام الإقليمي.

ارتباطاً بما تقدم، تهدف هذه الورقة إلى دراسة النظام الإقليمي المغاربي بغية فهمه واستشراف مستقبله، وكذا الوقف على أهم التحديات والمعوقات التي تحول دون تعاون دوله. وهذا من خلال الإجابة على إشكالية مفادها: كيف ينعكس التنظير في مجال النظم الإقليمية على فهم واقع النظام الإقليمي المغاربي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما ماهية النظام الإقليمي نظريًا؟
- ماهي خصائص النظام الإقليمي؟
- ماهي محددات ومقومات النظم الإقليمية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات الآتية:

- يوفر الغطاء النظري الخاص بالنظم الإقليمية إطار جيداً فهم واقع النظام الإقليمي المغربي.

- إنَّ خصوصية النظام الإقليمي المغربي تجعل الإطار النظري غير كافي لفهم هذا النظام الإقليمي وتفسير سلوكيات دوله.

قَسَمْنَا هذه الدراسة إلى محورين: الأول حول ماهية النظام الإقليمي. أمّا المحور الثاني: فيتضمن بحثاً في خصائص ومحددات النظام الإقليمي المغربي، بينما جاءت الخاتمة عبارة عن خلاصات واستنتاجات تتعلق بالدراسة. وفيما يخص المناهج المستخدمة - في هذه الدراسة - قد اقتصرنا على المنهج الوصفي.

المحور الأول: ماهية النظام الإقليمي: مدخل نظري

أولاً: تعريف النظام الإقليمي

يُعد مفهوم النظام الإقليمي (Regional System) من أكثر المفاهيم في العلاقات الدولية التي اختلف حول تعريفها نظراً لما في هذا المفهوم من ترابط وتشابك بينه وبين مفاهيم قريبه منه، ما جعل أرنست هاس (Ernst B. Haas)، أحد المتخصصين في هذا المجال يُشدّد على ضرورة التمييز بين بعض المفاهيم ك: التعاون

الإقليمي، والنظام الإقليمي، والمنظمة الإقليمية، والتكامل الإقليمي، والإقليمية¹، بُغية إدراك حقيقة معنى النظام الإقليمي، ذلك أنَّ التداخل بين هذه المصطلحات المُتشابه والمتقاربة جعل من عملية تعريفه عملية مُعقدة بالنظر لاختلاف الصفات المُعتمدة لتعريفه.

يُعرف كينث وليام تومبسون (Kenneth W. Thompson) النظام الإقليمي أنَّه: "نمط منتظم نسبياً ومكثف من التفاعلات يكون معترف به داخلياً وخارجياً بصفته مضماراً متميّزاً يجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر"². في حين يرى ميشال بانكس (Michael Banks) أنَّ النظام الإقليمي أو الأقاليم هي في الحقيقة ما يريدها السياسة والشعوب أن تكون³. أمّا، كل من لويس كانتوري (Louis J. Cantori) وستيفن شبيغل (Steven L. Spiegel)، وهما باحثان مُتخصصان في الأقاليم، فيعتبران أنَّ أيّ نظام يتكون من دولتين أو أكثر تكون مُتقاربة ومُتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مُشتركة، ويساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام يُشكّل نظاماً إقليمياً⁴.

¹ Ernst B. Haas, "The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing", **International Organization**, Vol. 24, No. 4, (Autumn, 1970), pp 607-610.

² محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص 24.

³ فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربية - العربية والعربية - الدولية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 24.

⁴ ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 57.

"فالإقليم هو الإطار الذي يضم عددًا محددًا من الدول تجمع بينها روابط مشتركة جغرافية واقتصادية وثقافية وتاريخية، إلى جانب إمكانية ارتباطها برؤى سياسية مشتركة، فضلاً عن المؤسسات الاجتماعية"¹.

يشير كل من كانتوري وشبيغل، أنَّ الإقليم هو مجموعة الدول المتجاورة جغرافيًا، التي تتفاعل سياسياً مع بعضها بعضاً، سواءً أكان ذلك التفاعل عدائياً (حالة الجزائر مع المغرب) أم تعاونياً (حالة الجزائر مع تونس)، وبالشكل الذي تؤثر كل منها في السياسات الخارجية لغيرها من الدول وفي خياراتها السياسية². وفي حين يرى جوزيف ناي الابن (Joseph S. Nye Jr) أنَّ النظام الإقليمي هو نمط من أنماط التفاعلات المنتظمة بين الوحدات السياسية المستقلة داخل إقليم جغرافي معين، وهو نمط يعلو على الدولة القومية ويقل في تشعبه عن النظام العالمي، أي إنَّه وحدة تحليل تتوسط بين الدولة القومية والنظام العالمي³. بينما عرف كينث وليتام تومبسون (Kenneth W. Thompson) النظام الإقليمي على أنَّه: " نمط منتظم نسبياً ومكثف من التفاعلات، يكون معترف به داخلياً وخارجياً بصفته مضمراً متميزاً، ويجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر"⁴.

¹ Alvin LeRoy Bennett, **International Organizations: Principles and Issues**, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977, p. 380.

² Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, **The International Politics of Regions; a Comparative Approach**, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970, p. 1.

³ Joseph S. Nye, **Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization**, Perspectives on international Relations Boston: Little Brown, 1971, p. 5.

⁴ محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الإقليمية، المرجع السابق، ص 24.

فيما يرى البعض أنّ النظام الإقليمي على يعني مجموعة العلاقات والتفاعلات بين دول تقع في إقليم جغرافي واحد وتخضع لقواعد وقوانين منتظمة¹. أمّا، هاني إلياس الحديثي فيعرف النظام الإقليمي أنّه: "مجموعة من الدول التي تنتهي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب للممارسة إذا في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتهي إلى إقليم واحد"². فالنظم الإقليمية هي: "تجمعات للدول التي تتفاعل بصورة متناسقة فيما بينها، أكثر من تفاعلها مع بقية الدول في المجتمع الدولي"³.

يشير جيمس روزناو (James Rosenau) أنّ النظام الاقليمي يتشكل من العلاقات التي تقوم بين دول عدة ضمن إطار إقليمي محدد في الغالب أكثر أهمية بالنسبة إلى المصالح الإقليمية من تلك التي تتم مع دول من خارج الإقليم⁴. ويذهب راي ماغوري (Ray maghoory) إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة، التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي، كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي، يحظى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات مميزة. فيكون النظام الإقليمي ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنّه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر

¹ أحمد عارف الكفارنة، "الأردن في النظام الإقليمي العربي"، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، 1993)، ص 5.

² هاني إلياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية، 1971-1994 (سلسلة أطروحات الدكتوراه)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 24.

³ المرجع نفسه، ص 26.

⁴ James N. Rosenau, Kenneth W. Thompson and Gavin Boyd, eds., **World Politics: An Introduction**, New York: Free Press, 1976, pp. 445-446.

على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمناً اعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز¹.

نفس الشيء بالنسبة لمالين غينارسو (Malin Gunnarsson) إذ يؤكد هو الآخر على عنصري التفاعل والجوار الجغرافي كمعالم أساسية لتعريف أي نظام إقليمي، لكنه لا يحصر التفاعلات الإقليمية بين الدول المشكلة للنظام فقط، بل يوسعها لتشمل مختلف المؤسسات والتنظيمات المتضمنة في حدود النظام الإقليمي، أي تفاعل بين فواعل ومؤسسات ضمن منطقة جغرافية محددة².

وعليه، فإنَّ مُصطلح النظام الإقليمي يُطلق على كل منطقة جغرافية مُحددة تضم عددًا من الدول تتشابه فيما بينها بأمور عدة سواءً من الناحية اللغوية أو الثقافية أو الدّينية أو حتّى من ناحية شكل نظام الحكم السائد، ويفترض في النظام الإقليمي الواحد أن يكون حجم التفاعلات بين أعضائه سواءً أكانت صراعية أم تعاونية أكبر من حجم التفاعلات من الدول الأعضاء الخارجة عن ذلك النظام³.

تجدر الإشارة هنا، أنّ النظام الإقليمي قد يضم بين طياته نظامًا أو نُظُمًا إقليمية فرعية (Sub-Regional Systems) على غرار النظام الإقليمي الشرق أوسطي الذي يحوي على العديد من النُظم الإقليمية الفرعية على غرار النظام الإقليمي الخليجي، والنظام الإقليمي العربيّ، والنظام الإقليمي المغربي،...إلخ.

¹ محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الإقليمية. المرجع السابق، ص 19.

² فواز جرجس، المرجع السابق، ص 24.

³ منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2005، ص 27.

كما تجدر الإشارة أيضاً أننا نعملنا التركيز على مفهوم النظام الإقليمي لأنه — حسب رأينا — الأقرب إلى الواقع (فيما يخص الحالة المعنية بالدراسة)، مع عدم إنكار وجود نوع من الإقليمية (Regionalism) مُتمثلة في اتحاد المغرب العربي، والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، إلا أنها تبقى مُرتبطة بالنظام الإقليمي وتغيّراته. بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السائدة فيها ذات التوجه التسليطي، والتي تبقى رافضةً دوماً لفكرة التخلي أو التنازل عن جزءٍ من سيادتها ما جعل أية منظمة إقليمية غير فاعلة ومجرد هيكل بلا روح.

يوضح ذلك بروس روسيت (Bruce Martin Russett) بقوله: "إن تعاريف الأقاليم تختلف اختلافاً واسعاً بناءً على الطرق والصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، ومفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب، وأنه ليس شيئاً واحداً بل أشياء متعددة"¹. وعموماً، يمكننا التمييز بين منظورين للتعامل مع النظام الإقليمي²:

— المنظور الأول: يستعمل مصطلح النظام الفرعي (Sub-System) أو النظام التابع (Subordinate System) أي أنه يتفرع عن النظام الدولي، معنى ذلك أنه تفكيك للنظام الدولي إلى عدة نظم فرعية، والفرضية الأساسية لكون هذا المستوى التحليلي يعد نظاماً فرعياً أو تابعاً للنظام الدولي، هي أن هناك أقاليم تتميز بقدر واضح من الانقطاع (Discontinuity) أو التمايز عن النظام الدولي، فبعض الأقاليم حسب رأي أوران يونغ (Oran R. Young) لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، وإن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في المناطق أو الأقاليم كافة، إلا أن هناك أيضاً عوامل تأثير خاصة في كل إقليم.

¹ فواز جرجس، المرجع السابق، ص 23.

² محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، المرجع السابق، صص

– **المنظور الثاني:** يستعمل مصطلح النظام الإقليمي على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، أي تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة التي يجمع بينها إطار تفاعلي مميز، وتشكل مرحلة وسطا بين الدول القومية والنظام الدولي، من منطلق وجود قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد¹.

أما كانتوري وشبيغل فيعتقدان أن مفهوم النظام الإقليمي يمكن استخدامه باعتباره أداة منهجية لتحليل العلاقات الدولية من خلال المهام التالية²:

- إنه يقدم وحدة تحليل متوسطة بين النظام الدولي ومستوى الدولة، وبالتالي يقلل من عدد الوحدات التحليلية (الدول) في تحليل العلاقات الدولية، حيث يقتصر التحليل على وحدات النظام الإقليمي فقط بدلا من تناول كل وحدات النظام الدولي.
- يساعد المحللين السياسيين على التعرف إلى الخصوصيات الإقليمية لبعض الظواهر الدولية، وبالتالي يعطي فهما أعمق لهذه الظواهر من خلال التعرف إلى أسبابها الحقيقية بدلا من تعليقها على التدخلات الخارجية من جانب القوى الدولية الكبرى.
- يساعد الباحثين على التخصص والتعمق في دراسة منطقة إقليمية معينة وتحليلها، والتعرف إلى الخصائص المشتركة بين دول ذلك الإقليم.

¹ محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الإقليمية، المرجع السابق، ص 22.

² Louis J. Cantori, Steven L. Spiegel, **Op.Cit.** pp. 4-5.

- يساعد -من خلال تحليل العوامل المسيطرة في إطار النظم الفرعية وفي داخل دول تلك النظم -على تقديم فهم أوسع للتفاعلات التي تحدث داخل تلك النظم، وبالتالي داخل النظام الدولي باعتباره المجال الذي يتكون من مجموعة النظم الفرعية المختلفة.

- يوفر، من خلال المقابلة بين النظم الإقليمية المختلفة من حيث المكان، فهما للخصائص المميزة لكل إقليم وللتفاعلات السياسية بين أعضائه خلال حقبة زمنية معينة. كأن نحلل -مثلاً- المواقف التي اتخذها كل من مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي في مواجهة الغزو العراقي للكويت في عام 1990. كما يوفر، من خلال المقابلة بين النظام الإقليمي الواحد خلال حقبة تاريخية مختلفة، فهما لخلفيات التطورات والتفاعلات السياسية داخل ذلك الإقليم، ومثال ذلك دراسة التطورات التي لحقت بالنظام العربي منذ قيام الجامعة العربية حتى الآن.

- يساعد على فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام الدولي، وبخاصة العلاقة بين النظام المسيطر والنظم الإقليمية الفرعية، لفهم حدود الاختراق والتبعية وأسباب كل منهما¹.

ثانيًا: مستويات النظام الإقليمي

إنّ هذه الصعوبة الملاحظة في تعريف النظام الإقليمي، بدليل تعدد التعريفات والصفات والشروط التي تتضمنها، تنعكس بشكل كبير على مسألة تحديد عضوية النظم الإقليمية والقيام برسم حدودها، إلى درجة أنّ هنالك من يذهب إلى أنّ مسألة

¹ محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الإقليمية، المرجع السابق، صص

عضوية نظام إقليمي ما أو تحديد معاملته، تعد من المسائل الذاتية، إذ يقول ميشال بانكس (Michael Banks): "إنّ الأقاليم هي ما يريد لها الساسة والشعوب أن تكون"¹.

أمام هذا الاختلاف في العناصر المشكلة لتعريف النظام الإقليمي، بين الجغرافية والمؤسسية والثقافية والسياسية وغيرها، يقترح بيون هيتن (Bjorn Hettne) ما يصطلح عليه: مستويات الأقلمة بمعنى درجة قدرة الإقليم على توضيح المصالح والفوائد الناجمة عن ظهور الإقليم. ويميز "هيتن" بين خمسة مستويات للأقلمة، يعكس كل منها عنصراً أو أكثر من العناصر الواردة في مختلف التعريفات²:

– المستوى الأول: الإقليم كوحدة جغرافية، محددة بحواجز طبيعية أو خصائص بيئية، مثل "أوروبا من الأطلسي إلى الأورال"، "إفريقيا جنوب الصحراء" أو "شبه القارة الهندية"، ويمكن اعتبار هذا المستوى الأول بمثابة "الشكل الأولي للإقليم (Proto-Region) أو ما قبل المنطقة الإقليمية (Pre-regional zone) مادام أنه ليس هناك مجتمع منظم (Organized society) فهذا الإقليم ينبغي له أن يكون مأهولاً بسكان بينهم نوع من العلاقات، وهذا ما يقودنا إلى البعد الاجتماعي.

– المستوى الثاني: الإقليم كنظام اجتماعي، يقتضي هذا المستوى وجود نوع من العلاقات عبر محلية (Trans-local relations) بين الجماعات الإنسانية، هذه العلاقات تشكل مركب أمني (Security Complex)، أين يكون فيها أمن كل جماعة مرتبط بأمن بقية الجماعات، ومنه الاستقرار في النظام الإقليمي ككل، و نكون بذلك أمام ما يطلق عليه "هيتن" اسم "الإقليم البدائي (Primitive region) .

¹ فوز جرجس، المرجع السابق، ص 24.

² Bjorn Hettne, "Globalization, The new regionalism and East Asia", unu.edu, at: <https://bit.ly/3D3krpH>

– المستوى الثالث: الإقليم كتعاون منظم في الميادين الثقافية والاقتصادية والسياسية أو العسكرية، في هذه الحالة يعرف الإقليم بقائمة الدول التي تعد الأعضاء المشكلة للتنظيم الإقليمي في مسألة ما، وهذا الإقليم المنظم يمكن وصفه بـ "الإقليم الرسمي".

– المستوى الرابع: الإقليم كمجتمع مدني، يتشكل عندما يسهل إطار العمل التنظيمي ويطور الاتصال الاجتماعي ويقرب القيم عبر الإقليم، وبالطبع فإنّ الوجود المسبق لتقاليد ثقافية هنا له أهمية حاسمة.

– المستوى الخامس: الإقليم كموضوع عمل بهوية متميزة، وقدرة على الفعل، وشرعية، وهيكلي لصنع القرار، والمسائل الهامة للتدخل الإقليمي هنا هي حل النزاعات، وخلق الرفاهية، هذه العملية مشابهة لتشكيل الدولة و"بناء الأمة، وأما المخرجات الناجمة عنها فيمكن أن تكون "الدولة الإقليم Region-State التي يمكن أن تقارن من حيث امتداد مجالها بالإمبراطوريات الكلاسيكية، أما من حيث النظام السياسي فهي تمثل تطورا لوحدة سياسية ذات سيادة قومية سابقا، إلى مجموعة أمنية فوق قومية أين يضحي بالسيادة لصالح الكل.

كما أن بعض الباحثين يرون أن النظام الإقليمي يتم تحديده طبقا لمعايير أساسية عدة، أهمها:¹

- إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي التي بدورها تمثل أساس التمييز بين النظم الإقليمية، فهو يتعلق بمنطقة جغرافية محددة، حيث يمكن القرب الجغرافي من تدعيم التفاعلات فيما بين الدول المتجاورة وتكثيفها.
- اعتراف عالمي بأنّ الإقليم يمثل حالة متميزة من النظام العالمي.

¹ هاني إيلياس الحديثي، المرجع السابق، ص 25.

- وجود عناصر مشتركة ثقافية واجتماعية واقتصادية تحدد الشعور بهوية الانتماء الإقليمي.

- وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ومعلوماتية بين دول الإقليم تتحدد في ضوءها المصالح الإقليمية المشتركة واتجاهاتها.

المحور الثاني: خصائص ومحددات النظام الإقليمي المغربي

انطلاقاً من التعاريف السالفة والتي تناولت النظام الإقليمي فإنه يمكن تحديد أربعة جوانب أساسية للنظم الاقليمية، وهي كالآتي¹:

أولاً: الخصائص البنوية للنظام: وتعني خصائص وسمات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للنظام الإقليمي، من حيث مدى وجود تماثل أو تقارب بينها، وإلى أي مدى تتوافر فيه لدى دول النظام درجة من التماسك في مستوياته المختلفة اجتماعياً، اقتصادياً أو إقليمياً ومن ثم، فإنّ هذا المعيار يركز على دراسة عوامل التقارب بين دول النظام فيما يتعلق باللغة والثقافة والتاريخ والدين، والنظم الاقتصادية والسلوك الدولي والخارجي لأعضائه، ومدى الاختلاف فيما يتعلق بهذه الخصائص.

ثانياً: نمط الإمكانيات: يرى كينيث والتز بأنّ الدول عبارة عن وحدات متشابهة الوظائف... مختلفة القدرات والإمكانيات، وهذا الاختلاف هو المحرك الرئيسي وراء تشكيل وتحديد كيفية تحرك الدول في النظام الدولي والاقليمي².

إنّ نمط الإمكانيات يعني مستوى القوة في النظام عمومًا مهما كان نوعه، أي بمعنى أدق مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، وهل يوجد توازن للقوة

¹ جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، صص 22-24.

² أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، السنة 2012، ص 26.

بين وحدات النظام أو هناك سيطرة وهيمنة واستقطاب من جانب إحدى القوى على حساب القوى الأخرى؟ أم أن هناك نظامًا معينًا للتحالفات بين عدد من دول النظام في مواجهة الدول الأخرى؟

يعتبر مفهوم القوة من المفاهيم الرئيسة في العلاقات الدولية بالخصوص عند الواقعيين، فمعروف أن لكل دولة أهداف واستراتيجيات تسعى إلى تحقيقها إقليميًا ودوليًا، بل وحتى داخليًا¹. وهذا يتطلب توافر عناصر قوة معينة حتى تستطيع الدولة أن تحقق ما تصبو إليه. وترتبط القوة بالدور الذي يمكن أن تلعبه أي دول، فكلما زادت قدراتها كلما مكنها هذا من أن تلعب دور أكبر والعكس صحيح.

ويرى مايكل بريكر (Michael Brecher) أن هناك أربعة جوانب تحليلية للنظام ضمن ما أسماه بالمعالم الهيكلية للنظام أو الملامح البنيوية للنظام، والتي تشمل²:

- (1) تحليل مستوى القوة (Level Of Power) ما إذا كانت ضعيفة أو قوية.
- (2) توزيع القوة (Distribution Of Power) أي ما إذا كانت منتشرة أو متركزة.
- (3) أنماط التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي من حيث درجتها ومدى انتشارها.
- (4) تحليل طبيعة الارتباط بين النظام الدولي والنظام الإقليمي.

¹ فاروق يوسف، القوة السياسية: اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية، ط 2، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1985، ص 7.

² محمد السعيد ادريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 18.

وعليه، فإنّ نمط الإمكانات لأي دولة يرتبط بمستوى القوة لديها، المشكلة عموماً من ثلاثة عناصر: مادية وعسكرية ونفسية، فالعناصر المادية هي الأساس الذي تبنى عليه الوحدة الدولية قوتها من موارد طبيعية ومساحة وموقع جغرافي وسكان وموارد اقتصادية وعلمية... وغيرها. أما العناصر العسكرية فيقصد بها مقومات القوة المسلحة؛ مثل عدد القوات المسلحة ومستوى التدريب والكفاءة والتكنولوجيا العسكرية المتاحة للدولة. وأخيراً، تأتي العناصر النفسية، وتعني مدى استعداد الوحدة الدولية لاستخدام عناصر قوتها وهيبتها الدولية للتأثير في الوحدات الأخرى بالنظام، وذلك باستخدام عناصر مختلفة تمثل البعد النفسي للقوة، مثل الأيديولوجيا، الشخصية القومية، الروح المعنوية، شخصيات القادة السياسيين والمهارات الدبلوماسية¹.

مع ذلك يبقى إشكال، يتمثل في قياس القوة لدولة معينة، وقد تعددت المناهج في هذا النطاق حسب وليد عبد الحفي، فقد بنى البعض قياسه على متغير واحد (كالمتغير العسكري، أو المتغير الاقتصادي) بينما تم القياس لدى آخرين على أساس تعدد متغيرات القوة (السكان، المساحة، القدرة العسكرية، إجمالي الناتج المحلي، التطور التكنولوجي، الكفاءة الإدارية... إلخ)².

ثالثاً: نمط التحالفات والسياسات: يشير إلى طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي، والسياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى، والتحالفات التي تدخلها في إطار ذلك النظام³.

تعد العلاقات الإقليمية في منطقة المغرب العربي عموماً نموذجاً لشبكة من التفاعلات البينية المعقدة والمتداخلة؛ إذ تعد الاعتبارات الأيديولوجية والتاريخية

¹ جميل مطر وعلي الدين هلال، المرجع السابق، صص 24-22

² Richard L. Merritt and Dina A. Zinnes, "Validity of Power Indices," **International Interactions**, Vol. 14, No. 2 (1988), pp. 141-151.

³ جميل مطر وعلي الدين هلال، المرجع السابق، صص 24-22

محددًا لطبيعة العلاقات بين الدول.. ولذا، اتسمت العلاقات الإقليمية بالسيولة وانعدام اليقين وتآكل الثوابت وفقدان الثقة بين أطرافها، فضلاً عن صعود أنماط من العلاقات المتداخلة التي تجمع بين التحالف والعداء في آن واحد والتي يطلق عليها علاقات "الأعداء (Frenemies)" وتلازم مع ذلك التغير السريع في طبيعة العلاقات بين الدول وتراوحها بين العداء والتعاون في فترة زمنية قصيرة¹.

رابعاً: بنية النظام الإقليمي: لا يعيش النظام الإقليمي في فراغ، وإنما بيئة يتأثر بها ويؤثر فيها، وتفرض على حركته محددات وقودا، وتتيح له فرصاً، وهذه البيئة تتعلق بالعلاقات المتبادلة بين دول النظام الإقليمي ذاته التي تتفاوت قوتها فيما بينها وبين دول ذلك النظام وبين الدول الأخرى من خارج النظام الإقليمي². وهنا يجب التمييز بين³:

(1) دول القلب (Core States): أي مركز أو قلب النظام والتي تمثل محور التفاعلات السياسية، وتشارك بكثافة في الجزء الأكبر من التفاعلات، وتحدد من خلال ذلك طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام. ومن الواضح جداً في النظام الإقليمي المغربي أنّ دول القلب تتمثل في الجزائر، المغرب، وتجدد الإشارة هنا أنّه يمكن أنّ تلعب بعض دول القلب ما يعرف بالموازن The Balancer هو الفاعل الذي يعتبر من القوى الفاعلة في الإقليم ويعهد له بمهام الوساطة عند حدوث النزاعات.

لقد حدد ديفيد ماور (David Mauer) في إطار تصوره للنظم الإقليمية والبنى المشكلة لها ودورها في الأمن الإقليمي، أن القطاع المركزي (The Core Sector) لأي نظام إقليمي، تكون فيه طبيعة توجهات دول القلب تسير نحو اتجاهين رئيسيين⁴:

¹ منى مصطفى، "انفوجراف تفاعلي: خريطة الأعداء والأصدقاء في الشرق الأوسط"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015/08/17، في: <https://bit.ly/3D0atFm>

² جميل مطر وعلي الدين هلال، المرجع السابق، صص 22-24.

³ ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق، صص 18-19.

⁴ عبد القادر محمودي، النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي، الجزائر: منشورات ANE، 2000، ص 80.

- الاتجاه الأول: المهيمن الإقليمي (Regional Hegemonic): وهو ما يعرف عند البعض بالدول الأصل أو المرجع التي تقود النظام الإقليمي سواءً سياسيًا أو اقتصاديًا أو قيمياً حال ألمانيا وفرنسا في الاتحاد الأوروبي. أما النظام الإقليمي المغربي فلا يعرف حتى الآن دولة مهيمنة مما يجعل مسرحة للصراع بين القوى الإقليمية المتطلعة للهيمنة في مقدمتها الجزائر والمغرب.
- الاتجاه الثاني: المتطلع للهيمنة (Aspiring Hegemonic) : أي الدولة التي تمتلك بعض عناصر القوة التي تستغلها بمساعدة تحالفات داخلية أو خارجية لتتحول لقطب مهيمن في الإقليم كالجزائر والمغرب في النظام الإقليمي المغربي أو الهند في نظام جنوب شرق آسيا، السعودية وإيران في النظام الخليجي، تركيا في النظام الشرق اوسطي.

(2) دول الأطراف (Periphery States): وهي دول أعضاء في النظام، ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام، لاعتبارات مختلفة كمحدودية قدراتها في مختلف عناصر القوة، والتالي تضعف درجة تأثيرها في توجيه العلاقات الإقليمية. أي أن القطاع الطرقي يضم الدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الإقليمي، وما يربطها بالنظام هو العامل الجغرافي وحده¹. وتتمثل في موريتانيا في النظام الإقليمي المغربي. ويضيف بعض الباحثين بما يسمى بالمساوم (The Bargainer): وهي الدول التي ليست مهيمنة ولا تسعى الى الهيمنة أي لا تشكل قوة إقليمية، لكنها تملك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الدولة الطامحة للهيمنة.

(3) نظام التغلغل (Intrusive System): ويقصد به النفوذ الذي تمارسه الدول الكبرى التي تعد من خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام، والذي قد يأخذ أشكالاً سياسية واقتصادية وعسكرية أو ثقافية، يتم من خلال عدة أساليب

¹ محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الإقليمية، المرجع السابق، صص

كالتحالقات العسكرية والأنشطة الثقافية الموجهة للدعاية، وهذا ما يؤثر في تماسك الإقليم، ويحدث علاقات ديناميكية بين دول القلب ودول الأطراف من جهة ونظام التغلغل من جهة أخرى، إذ قد يحدث تغير في الأدوار الإقليمية، بفعل هذه الديناميكية كأن تتفهم إحدى دول القلب لتصبح من دول الأطراف، في حين تصعد دولة من دول الأطراف إلى دول القلب. والتي هي في النظام الإقليمي المغربي متكونة من فرنسا، أمريكا، روسيا، إسرائيل، تركيا....

لقد وضع وليام هوارد (William Howard Wriggin) ثلاثة مداخل يشرح فيها اسباب تدخل القوى الأجنبية في شؤون النظم الإقليمية وكلها تنطبق على النظام الإقليمي الخليجي مما يجعله مسرحا للتنافس بين القوى الكبرى هي¹:
- أن يكون للقوة الأجنبية مصالح اقتصادية أو استراتيجية مباشرة في الإقليم، أو لها علاقات خاصة تربطها مع أحد أعضائه.

- التنافس حول مناطق النفوذ، وهذا خاصة أثناء الحرب الباردة.
- تلبية دعوة إحدى دول النظام الإقليمي للتدخل، من أجل موازنة قوة دولة أخرى في الإقليم.

الخاتمة:

أخيراً بعد ما ذكرناه سابقاً يمكن القول أن الجانب النظيري الخاص بالنظم الإقليمية يعد مدخلاً مساعداً في فهم واقع النظام الإقليمي المغربي رغم خصوصية هذا الأخير.

كما نخلص أن دول القطاع المحوري (Core States) في النظام الإقليمي المغربي الحالي هي: الجزائر والمغرب. ومن الناحية النظرية تكون سلوكيات دول القلب غالباً في اتجاهين أساسيين: إما تكون مهيمنة على النظام الإقليمي؛ أي أنها تسيطر

¹ محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الاقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الإقليمية، المرجع السابق، ص

عليه كليًا وتحدد سياسته كما ترغب. أو أنَّها تسعى لهذا الأمر أي تتطلع إلى الهيمنة؛ معنى ذلك أنَّ دول المركز لا تسمح لها إمكانياتها الحالية بأن تسيطر بشكل كلي على النظام الإقليمي وتوجهه كما ترغب. لذا فإنَّها تسعى بكل الأساليب لزيادة قوتها لتكون في الأخير ضمن الاتجاه الأول (قوة مهيمنة).

تنطبق هذه الحالة على النظام الإقليمي المغربي، إذ لا يعرف حتى الآن دولة مهيمنة عليه بالمعنى الحقيقي للكلمة مما يجعله دائمًا مسرحًا للصراع بين القوى الإقليمية المتطلعة إمَّا للهيمنة أو لاحتلال موقع الدولة المركزية. ذلك أنَّ الوصول إلى موقع الدولة المهيمنة أو المركزية يجعل كل تفاعلات العالم مع الإقليم تمر عبر إرادتها ويمكنها بذلك تكييف كل تلك التفاعلات لمصلحتها. لهذا، يقول علماء الجيوستراتيجية: "كما كانت موازين القوى متفاوت وتميل لصالح طرف معين يتضاءل الصراع والتنافس، بينما تنعكس الآية في حال كانت تلك الوحدات أكثر تفارًا في القوة، إذ تشتعل نار المنافسة والصراع إلى أقصى حدودها"¹.

أمَّا، الدول الأقل قدرات وإمكانيات فتكون بطبيعة الحال في الهامش (Periphery States) بحيث لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام، وإنَّما تسعى لضمان بقائها فقط. وتشكّل ليبيا حاليًا إضافة إلى موريتانيا القطاع الهامشي أو الطرفي في النظام الإقليمي المغربي. ونتيجة لضعف إمكانيات دول الهامش فإنَّها تلجأ في الغالب إمَّا إلى التكتل فيما بينها أو القيام بتحالفات مع القوى الكبرى لغرض حمايتها من القوى الراغبة في الهيمنة أو الحياد إلى درجة تتحول علاقتها بالنظام من الزاوية الجغرافية فقط، كما يُمكن أن تلعب بعض الدول الصغيرة لعبة التوازن السياسي أو المُساوم مع القوى المركزية.

¹ وليد عبد الحفي، "العلاقات المغربية - الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، مجلة سياسات عربية، العدد 6 (كانون الأول/ديسمبر 2013)، ص 32.

تُعتبر طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي والسياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى والتحالفات التي تدخلها في إطار ذلك النظام حتى تضمن بموجها استمرارها واستقرارها في بيئة غير عادلة وفوضوية من تحدد لنا الأعداء من الأصدقاء، وأيضاً حدود الصراع وجوانبه ودرجة التعقيد فيه. ولا يشترط في التحالفات أن تكون ثابتة بل الغالب فيها المرونة التي تقضيها المصلحة.

أخيراً، يُمكن أن نستنتج أن أي نظام إقليمي يتميز بعدم توازن القوى وجود قوى إقليمية طامحة للهيمنة على غرار النظام الإقليمي المغربي، سوف تأخذ فيه السياسة الإقليمية طابعاً صراعياً بالضرورة. وعليه، يُعد الصراع الجزائري - المغربي مثلاً أمراً طبيعياً ومنطقياً من الناحية النظرية، ما يعني - في حالة أردنا تفسير الصراع الإقليمي بين الجزائر والمغرب - أنه أقرب للصراع على الهيمنة الإقليمية والنفوذ وعلى السلطة بين نظامين متناقضين وتصورين متباينين لحال النظام الإقليمي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

- (1) إدريس، محمد السعيد. النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- (2) إدريس، محمد السعيد. تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.
- (3) جرجس، فواز. النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربية - العربية والعربية - الدولية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

- (4) حتى، ناصيف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- (5) الحديثي، هاني إيلياس. سياسة باكستان الإقليمية، 1971-1994 (سلسلة أطروحات الدكتوراه)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- (6) العتيبي، منصور حسن. السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2005.
- (7) محمودي، عبد القادر. النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي، الجزائر: منشورات ANE، 2000.
- (8) مطر، جميل. هلال، علي الدين. النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
- (9) يوسف، فاروق. القوة السياسية: اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية، ط 2، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1985.

ب. المقالات:

- (1) أبو زيد، أحمد محمد. "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، السنة 2012.
- (2) عبد الحي، وليد. "العلاقات المغربية - الجزائرية: العقدة الجيوسياسية"، مجلة سياسات عربية، العدد 6 (كانون الأول/ديسمبر 2013).

ت. الدراسات غير المنشورة:

- (1) الكفارنه، أحمد عارف. "الأردن في النظام الإقليمي العربي"، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، 1993).

ث. المصادر الإلكترونية:

- (1) مصطفى، منى. "انفوجراف تفاعلي: خريطة الأعداء والأصدقاء في الشرق الأوسط"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015/08/17، في: <https://bit.ly/3D0atFm>

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

A. Books:

1) Bennett, Alvin LeRoy. **International Organizations: Principles and Issues**, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977.

2) Cantori, Louis J. and Spiegel, Steven L. **The International Politics of Regions; a Comparative Approach**, Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970.

3) Nye, Joseph S. **Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization**, Perspectives on international Relations Boston: Little Brown, 1971.

4) Rosenau, James N. Thompson, Kenneth W. and Boyd, Gavin eds. **World Politics: An Introduction**, New York: Free Press, 1976.

B. Articles :

1) Haas, Ernst B. "The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing", **International Organization**, Vol. 24, No. 4, (Autumn, 1970).

2) Merritt, Richard L. and Zinnes, Dina A. "Validity of Power Indices," **International Interactions**, Vol. 14, No. 2 (1988).

C. E-SOURCES:

1) Hettn, Bjorn." Globalization, The new regionalism and East Asia", **unu.edu**, at: <https://bit.ly/3D3krpH>